دور المرافق العامة التعليمية في تحقيق الأمن المجتمعي

أ. م. د. كنعان محمد محمود

جامعة كركوك– كلية القانون والعلوم السياسية

kanan.m.mhmd@uokirkuk.edu.iq

تاريخ الاستلام 2025/11/9 تاريخ القبول 2025/12/20 تاريخ النشر 2025/12/22

الملخص:

يعد موضوع الامن المجتمعي ومسألة التعليم كنشاط تقدمه المرافق العامة التعلمية من أهم قضايا المجتمع في الوقت الراهن واهم السبل تحقيق الأمن المجتمعي والحد من التحديدات التي تواجهها هي يكون من خلال بناء مرافق عامة تعلمية على اسس تربوية وتعلمية متطورة وقادرة على مواكبة التطورات وتتغلب على المشكلات التي تواجه المجتمع مما يجعل المجتمع والاجيال القادمة آمنه ومستقرة ومتنعمة بالأمن المجتمعي وقادرة على بناء السلام ولا تتأثر بالأفكار الهدامة والدخيلة فالأمن المجتمعي من اهم المقومات التي تقوي المجتمع وتعزز التفاهم واللحمة الوطنية وتنبذ الآداب والقيم والافكار الدخيلة على المجتمع ومحاربة التطرف والعنف، والمرافق العامة التعليمية مصدر فعال في نشر الثقافة المحملة بتلك الافكار وهي قادرة على نشرها وتربية الاجيال عليها وجعلهم مدركين لآثارها وابعادها ومن ثم نشرها في داخل المجتمع. ومن هنا جاءت فكرتنا في اختيار هكذا عنوان مهم وحيوي ويكاد يكون حديث الساعة كي نوضح فيه الدور الذي يقوم به ويؤديه المرفق العام التعليمي لبناء شعب واجيال واعية وقادرة على مواجهه الافكار التي تزعزع امنه واستقراره ويحافظ على السلامة الفكرية من اجل تحقق الامن المجتمعي المنشود.

الكلمات المفتاحية: المرافق التعليمية، الامن المجتمعي، المرافق العامة.

The Role of Public Educational Facilities in Achieving Community Security

Assis. Prof. Dr. Kanaan Mohammed Mahmood

University of Kirkuk- College of Law and Political Science

Abstract

The issue of community security and the role of education as an activity provided by public educational facilities are among the most important issues

facing society today. One of the most important ways to achieve community security and reduce the challenges it faces is through building public educational facilities on advanced educational and pedagogical foundations, capable of keeping pace with developments and overcoming the problems facing society. This will make society and future generations safe, stable, and enjoying community security, capable of building peace, and unaffected by destructive and alien ideologies. Community security is one of the most important pillars that strengthens society, promotes understanding and national unity, rejects foreign values, morals, and ideas, and combats extremism and violence. Public educational facilities are an effective source for disseminating culture imbued with these ideas. They are capable of spreading them, educating generations about them, making them aware of their effects and dimensions, and then disseminating them within society. Hence, Our idea in choosing such an important and vital title, one that is almost a current topic of discussion, is to clarify the role that public educational facilities play in building a conscious and capable society and future generations, able to confront ideas that threaten its security and stability, and to preserve intellectual integrity in order to achieve the desired societal security.

Keywords: Educational Facilities, Societal Security, Public Facilities.

المقدمة

أولاً :- مدخل تعريفي بالموضوع: يُعد الأمن المجتمعي من ابرز مقومات استقرار الدول وتقدمها وهو أول ما ينشده بني البشر بعد الغذاء، فلا يمكن ان ينهض مجتمع أبداً ولا يرتقي أو يزدهر وهو يعيش حالة من الخوف وعدم الطمأنينة والارتباك اذ انه يشمل كافة الجوانب التي تضمن سلامة الأفراد والمجتمع على حد سواء من التهديدات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهو يؤسس ويبنى على مقومات عدة وتعد المرافق العامة التعليمة كالمدارس والمعاهد والجامعات من اهم أدوات الدولة والحكومة في تعزيز وتدعيم وتقوية الأمن الاجتماعي لما تلعبه من دوراً أساسياً وفعالاً في بناء الفرد المثقف والواعي وتحصنه من هاوية الانحراف والتطرف السلوكيات المهددة للأمن المجتمعي على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها.

ثانياً:- إشكالية البحث: يطرح الموضوع إشكالًا قانونيًا دقيقًا يتمثل في **الحدود التي يجب أن تقف عندها تدخلات المؤسسات التعليمية في حماية الأمن المجتمعي، دون المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم** المكفولة بموجب الدساتير والتشريعات الدولية، وهو ما يفرض ضرورة إعادة النظر في الأطر العملية والعلمية المنظمة لعمل هذه المرافق، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق التوازن بين حق التعليم وضمان الاستقرار المجتمعي. وعليه، فإن الإشكالية المحورية التي يطرحها هذا الموضوع تتمثل في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- إلى أي مدى تساهم المرافق العامة التعليمية، باعتبارها مؤسسات خاضعة للقانون الإداري، في تحقيق الأمن المجتمعي؟

2- **ما هي الضوابط القانونية التي تحكم هذا الدور في ظل التحديات الاجتماعية والثقافية المعاصرة؟**

3- ماهي أبعاد الأمن المجتمعي؟

4- ماهي المقومات الأساسية للأمن الاجتماعي واطر توفيرها؟

5- هل يعد تحقيق الأمن المجتمعي من ضمن الأهداف القانونية للمرافق العامة التعليمية؟

6- ما مدى التزام هذه المرافق بمبادئ الحياد، المساواة، واستمرارية المرفق العام، خاصة عند التصدي لظواهر تهدد الأمن المجتمعي مثل التطرف، العنف المدرسي، أو الإقصاء الاجتماعي؟

ثالثاً:- أهمية البحث: تُعدّ المرافق العامة التعليمية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق السلم المجتمعي وترسيخ قيم المواطنة، باعتبارها مؤسسات تُسهم في إعداد الفرد وتأهيله للاندماج في المجتمع. ومع تطور وظائف الدولة الحديثة، لم يعد دور المدرسة أو الجامعة يقتصر على تقديم المعرفة الأكاديمية فقط، بل أصبحت هذه المؤسسات تلعب دورًا محوريًا في **تحقيق الأمن المجتمعي**، من خلال ترسيخ مبادئ التعايش، ومحاربة السلوكيات المنحرفة، ونشر ثقافة التسامح والانضباط والمسؤولية. وتكتسب هذه الوظيفة بُعدًا قانونيًا خاصًا، إذ تُدار المؤسسات التعليمية العمومية في إطار ما يُعرف بـ"المرافق العامة"، وتخضع لمبادئ أساسية كاستمرارية الخدمة، والمساواة أمامها، وقابلية التعديل والتطوير، مما يطرح تساؤلات حول **مدى قدرة هذه المبادئ على مواكبة التحديات الأمنية والاجتماعية**

التي باتت تهدد النسيج المجتمعي، خصوصًا في ظل تصاعد ظواهر كالعنف المدرسي، والتطرف الفكري، والتسرب المدرسي.

رابعاً–أهداف البحث: يُعد موضوع دور المرافق العامة التعليمية في تحقيق الأمن المجتمعي من المواضيع التي تحمل أهمية متزايدة في الدراسات القانونية والاجتماعية، بالنظر إلى التحديات المتصاعدة التي يواجها المجتمع، سواء على مستوى السلوكيات الفردية أو الظواهر الجماعية. ويأتي هذا البحث كمحاولة لتسليط الضوء على **الوظيفة الوقائية والتربوية للمؤسسات التعليمية العمومية**، ليس فقط في بعدها الأكاديمي، بل في كونها أداة من أدوات الدولة لبناء مجتمع آمن، متماسك، قائم على احترام القانون والقيم المشتركة. ومن هذا المنطلق يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية وكما يأتي:

1– بيان الدور الأساسي الذي تلعبه وتؤديه المرافق العامة التعليمية في ضمان تحقيق الأمن المجتمعي من خلال توضيح أبعاد الأمن المجتمعي (النفسية، الثقافية، القانونية، الاقتصادية).

2– بيان مقومات الأمن المجتمعي المتعلقة بالإنسان كفرد وكذلك المتعلقة بكيان البشرية كجماعة.

خامساً :– منهجية البحث: نظراً للطبيعة المركبة لموضوع **دور المرافق العامة التعليمية في تحقيق الأمن المجتمعي**، الذي يجمع بين الجوانب القانونية، الإدارية، والاجتماعية، فقد اقتضى الاعتماد على هذا المنهج التحليلي من خلال تحليل الظواهر الاجتماعية والمهام المؤطرة لعمل المرافق العامة التعليمية، مع التركيز على الوسائل التي تعتمدها المرافق العامة التعليمية من خلال نشاطها في تحقيق الامن المجتمعي، وتطوير نشاطها بما ينسجم والتكيّف مع متطلبات المجتمع، بهدف استكشاف مدى انسجامها مع أهداف تحقيق الأمن المجتمعي.

سادساً – خطة البحث:– لغرض الإحاطة بجميع جوانب الموضوع وبغية تحقيق أهدافه وإيجاد الحلول القانونية لإشكالياته ومن خلال ما تم ذكره قد ارتأينا اعتماد الخطة البحثية الآتية:–

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمرافق العامة والامن المجتمعي

المطلب الأول: مدلول المرفق العام

المطلب الثاني: مدلول الامن المجتمعي

المبحث الثاني: ابعاد الامن المجتمعي واليات تحقيقه

المطلب الأول: ابعاد الامن المجتمعي

المطلب الثاني: اليات تحقيق الامن المجتمعي

المبحث الثالث: وسائل المرافق العامة التعليمية في تحقيق المن المجتمعي والتحديات التي تواجهها

المطلب الأول: اهم الوسائل التي تعتمدها المرافق العامة التعليمية لتحقيق الامن المجتمعي.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها المرافق العامة التعليمية في تحقيق الأمن المجتمعي.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للمرافق العامة والامن المجتمعي

تمهيد وتقسيم

تلعب المرافق العامة دوراً هاماً وجوهريا في حياة المجتمع والافراد على حد سواء إذ انها تمثل الوسائل التي تعتمد عليها الادارة في تلبية حاجات المواطنين وتحقيق المصلحة العامة ويتمثل ذلك في تدخل الادارة بما تمتلكه من سلطة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لحماية النظام العام وضمان سير الحياة بشكل منتظم وآمن ومستمر ومنها تحقيق الامن المجتمعي ومن ثم تحقيق السلام لذا من خلال كل ما تقدم قدم ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تخصص الأول لبيان مدلول المرفق العام اما الثاني ونبين فيه معنى الامن المجتمعي وكما يلي :

المطلب الاول

مدلول المرفق العالم

المرفق العام هو نشاط تنظمه الإدارة العامة بقصد تحقيق النفع العام لعموم جمهور المواطنين ويخضع لنظام قانوني واداري يضمن انتظامه واستمراريته في العمل، لكن ما مدلوله اللغوي وماذا تقصد به في الاصطلاح، للإجابة عن هذا التساؤل لا بد لنا من تقسيم المطلب إلى فرعين نبين في الاول المعنى اللغوي اما الثاني سنخصصه للمعنى الاصطلاحي للمرفق العام وكما يلي :-

الفرع الاول

المعنى اللغوي للمرفق العام

كلمة مرفق مشتقة من الفعل رفق ومعناه اللين والسهولة في المعاملة وهو ضد العنف، وهو قل ما يستعان به أو يستخدم للراحة والخدمة[1] كما يدل على كل ما ينتفع به ويتخذ عوناً أو وسيلة راحة [2] ويدك ايضا على كل شيء ستخدم للمساعدة او الراحة او يدل على اللين والرفق[3].

اما عام فهي تدل على الشمول الذي يعم جميع الافراد وهي مأخوذة من العموم التي لا تخص او تختص بها فئة معينة بذاتها لذا يقال نفع عام اي انه يشمل الجميع، على خلاف الخاص الذي يقتصر على فرد او مجموعة معينة من الأفراد، ومن خلال الدمج بين الكلمين نحصل على دلالة واضحة للمعنى للمرفق العام وهي رفق او خدمة من خلال الوسيلة او النشاط المأخوذة عنه.

الفرع الثاني

المعنى الاصطلاحي للمرفق العام

تعد المرافق العامة من اهم الاشياء التي تعتمد عليها الادارة في تلبية حاجات المواطنين وتحقيق النفع العام لذا لابد للفقهاء من أن يعدوا لبيان المعنى الاصطلاحي للمرفق العام ومنهم من يرى بان المرفق العام هو ((كل نشاط تنظمه وتديره الدول او احد اشخاص القانون العام بهدف اشباع حاجات عامة رصينة منتظمة ومستمرة ويخضع لنظام قانوني مستمر)) [4].

ويعرف بانه (نشاط تمارسه جماعة عامة بهدف اشباع حاجة من الحاجات التي تحقق الصالح العام) [5].

ويرى آخر بانه ((النشاط الذي يجعلهُ الالتزام الاخلاقي والظروف السائدة واجباً بالنسبة للحكام[6].

ويعرفه آخر بانه (المرفق العام خدمة تقدم لجمهور المواطنين لإشباع حاجاتهم العامة) [7].

ونحن من جانبنا ولما حصل من التطورات الهائلة التي شهدها العالم لا سيما في مجال الإدارة ومرافق العامة ومنها الالكترونية التي تعد احد انماط الادارة المعاصرة فقد ادى الى تطوير وتحديث وسائل وطرق إدارة المرافق العامة وكيفية تقديمها للخدمة.

نرى بان المرفق العام (هو الخدمة التي تقدم الى عموم جمهور المواطنين لا شباع حاجاتهم العامة وعلى قدام المساواة).

اما عندما يقترن بالتعلم فانه يدل على تلك الهيئات التي تقدم الخدمة المتمثلة بالتعليم والعلم الذي يقدم الى عموم جمهور المواطنين وبمختلف فئاتهم واعمارهم وجنسهم والتي يكون لها دور كبير في جميع تفاصيل حياة المجتمع وتوجهاته وثقافته وسيكون هذا موضوعنا في المباحث القادمة من البحث.

المطلب الثاني

مدلول الامن الجمعي

يعد الامن المجتمعي من اهم الاسس الجوهرية لبناء المجتمع السليم واستقراره اذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على متماسك المجتمع ووحدته ويحمل مدلولاً شاملاً ومركبا ويشكل منظومة على المستوى الواقعي والفكري للمجتمع ويعكس حاله من التناغم والسلم بين مؤسسات المجتمع وافراده وهوا كثر من مجرد غياب التهديد وعدم الاستقرار أو الخوف بل يتعداه الى الشعور بالأمن والطمأنينة وضمان الحقوق والمشاركة الفاعلة في جميع نواحي الحياة لذا ارتأينا أن نبين المعنى اللغوي للأمن المجمعي وكذلك المعنى الاصطلاحي وذلك في الفرعين الآتيين وكما يلي :

الفرع الأول

المعنى اللغوي للأمن المجتمعي

الأمن في اللغة العربية مأخوذ من الجذر أَمن اي سَلِمَ اطمأن ويقال امن الشخص إذا شعر بالهدوء والطمأنينة والسكينة ويطلق كذلك عندما يزول الخوف[7].

الفرع الثاني

المعنى الاصطلاحي للأمن المجتمعي

يمكن القول ان الأمن المجتمعي يعد مفهوماً مركباً وشاملاً ويتطلب تحقيقه ابعاد وعوامل متعددة فانه يشكل منظومة متكاملة على المستوى الفكري والتعليمي واستراتيجية على المستوى الخدمي والواقعي وعلى الرغم من انه يعد من المفاهيم غير المتفق عليها بصورة عامة فهناك من يرى بانه التنمية وبدون التنمية لا يكون هناك امن وهو قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على كيانه المستقل وتماسكه الوظيفي ضد اي تحدي او صعوبة ((وهو يعد مجموعة من الإجراءات والخطط التي تتخذها الدولة لتامين المجتمع من خلال استغلال كامل للطاقات المختلفة لتحقيق الحياة الكريمة لكافة مواطنيها)) [8].

لذا فان الأمن المجتمعي يكون مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بالاستقرار ، وعدم الخوف في حال ما اذا توافرت منظومة متكاملة من الامن المجتمعي وجميع ابعاده الصحية والنفسية والغذائية والمكانية[9] او وقد قد يلعب المرفق العام التعليمي دوراً هاماً وكبير في تعزيز وتدعيم وتقوية الأمن الحقيقي من خلال نشاطه الهادف الى نشر الثقافة العلم والتوعية الصحية وتهذيب الفكر وتوجيهه نحو المسار الصحيح الذي يخدم الفرد والمجتمع[10] على حد سواء.

من خلال كل ما تم ذكره يمكننا القول بان الامن المجتمعي هو ((مجموعة من الاجراءات اللازمة لحماية المجتمع من التحديات التي تواجهه ووضع الخطط الكفيلة باستخدام كافة الطاقات لتامين العيش الأمن المستقر)).

المبحث الثاني

أبعاد الامن المجتمعي واليات تحقيقه

لقد اضحى الامن المجتمعي واليات بناء السلام تمثل هاجسا كبيراً في حياة الافراد في المجتمعات البشرية سواء اكانت تلك المجتمعات متطورة أم متخلفة فان الحاجة إلى الأمن المجتمعي وبناء السلام بمفهومها الواسع يشمل جميع الافراد الذين يعانون من مخاوف كثيرة ومتعددة قد تكون دينية واجتماعيه ومنها السياسية والاقتصادية ايضاً ومن هنا ال ارتانيا أن نبين اهم ابعاد الامن المجتمعي في المطلب الأول ومن ثم نوضح اليات تحيق الامن المجتمعي في المطلب الثاني وكما يلي :-

المطلب الأول

أبعاد الأمن المجتمعي

يمثل الامن المجتمعي اهم المرتكزات الاساسية التي تساهم بشكل فعال في استقرار الدول والمجتمعات وتطورها اذان هدفه هو حماية المجتمع من المخاطر الداخلية والخارجية ويضمن التعايش السلمي المستقر بين افراد ومكونات المجتمع من خلال توفير البيئة الملائمة لهم تمكنهم من ممارسة حياتهم اليومية بطمأنينة وحرية وكل ذلك ضمن الاطر القانونية والقيم الاجتماعية المشتركة ومن اجل تحقيق ذلك لا بد من تكامل مجموعة من الابعاد التي تكون الإطار الشامل للأمن المجتمعي والتي ستتناولها تباعا الافرع التالية :-

الفرع الاول

البعد الاجتماعي

سيل البعد الاجتماعي في تعزيز التماسك بين أفراد المجتمع عبر تكثيف جهود المرافق العامة ومؤسسات الدولة لتعزيز ودعم الانتماء والولاء الوطني من خلال الارتقاء بالفعاليات والنشاطات المتعلقة بالتنشئة الفكرية والسياسية والدينية والتي تبدأ بالمدارس والجامعات والتي تعمل من خلال نشاطها الهادف الى اشباع حاجة المجتمع من التعليم ودورها في الحد من تفشي الظواهر السلبية في المجتمع بالتفكك الأسري والحد من التسيب ومكافحة ظاهرة المخدرات[11].

الفرع الثاني

البعد الاقتصادي

بعد الاستقرار الاقتصادي عاملاً مهماً من العوامل التي تدعم الامن المجتمعي إذ ان العيش بمستوى لائق وتوفير فرص العمل دافع الى الاستقرار والهدوء يعكس الفقر والبطالة التي تكون من ابرز العوامل التي قد تؤدي إلى التطرف وارتكاب المخالفات والجرائم (لابد من توفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الفوارق بين فئات المجتمع / والعمل على دعم الفئات الهشة اقتصادياً، ومن هنا يأتي دور المرافق العامة في تحقيق الامن المجتمعي وبناء السلام عندما توفر الخدمات الاساسية التي ترفع من جودة الحياة ورفع مستوى المعيشة وتحول دون نشوء مشاعر التهميش او الفقر وتبعد الاحتقان الاجتماعي والتي قد تكون دوافع للتطرف او ارتكاب الجرائم ولاسيما المرافق العامة التعلمية التي تعمل على نشر الوعي والثقافة والعلم والمعرفة، وتهذيب سلوك الأفراد[12].

الفرع الثالث

البعد السياسي

يتطلب هذا البعد اتخاذ العديد من الاجراءات والقرارات التي ساهم في استقرار المجتمع وفقاً لمبدأ المشروعية.

ويركز هذا البعد على وجود نظام حكم رشيد يضمن المشاركة السياسية الفاعلة لجميع ابناء المجتمع فغياب العدالة السياسية او الاستبداد يؤدي الى اضطرابات تهدد الامن المجتمعي وبناء السلام.

وعلى العكس فان احترام الحقوق والحريات بعيدا" عن القمع السياسي يعزز الامن المجتمعي وعملية بناء السلام. على الا تتعارض تلك الحقوق والحريات مع مبدأ حماية الافكار والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع من الافكار الدخيلة والمتطرفة عن جادة الصواب ومقتضيات الامن والسلام [13].

ومن هذا المنطلق يأتي الدور الذي يمكن للمرافق العامة التعليمية ان توجه الأفكار وتنميها وترسخ العادات والتقاليد من خلال نشاطها الهادف الى " توعية ابناء المجتمع وتثقيفهم بما يتلاءم ومقتضيات الامن والاستقرار.

الفرع الرابع

البعد البيئي

تعمل المرافق العامة في الدولة على اشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات إلى عموم جمهور المواطنين وعلى قدم المساواة ومنا حماية البيئة من الاخطار التي تهددها ومن التلوث لضمان بيئة آمنة خالية من الاخطار والملوثات التي تضر بالصحة العامة بل وتذهب الى ابعد من ذلك اذ انها تعمل على استثمار الثروات الطبيعية على اكمل وجه والسعي إلى عدم استنزافها او هدرها بما يضمن حقوق الافراد والمجتمع للأجيال الحالية والقادمة [14].

الفرع الخامس

البعد الثقافي

يركز هذا البعد على الحفاظ على الهوية الثقافية لأبناء المجتمع وتعزيز الولاء للوطن والانتماء اليه والحفاظ على القيم المشتركة والتراث الوطني فان غياب الثقافة الخاصة بالمجتمع والتي تميزه من غيره من المجتمعات والتي تزيد من روح الولاء والانتماء اليه قد تهتز وتضعف بتأثر عوامل متعددة مما يؤدي الى حصول بعض الصراعات والخلافات التي تهدد الامن المجتمعي وبناء السلام فيه [15].

ومن هنا يمكن ملاحظة الدور الفعال والكبير الذي يمكن ان تلعبه وتؤديه المرافق العامة التعليمية من نشر وتركيز وتوعيه على بيان الهوية الثقافية الوطنية لأبناء المجتمع وترسيخها في اذهان الافراد منذ عومة اظفارهم من اجل نمو الاحساس بانها تمثل احد الاشياء المقدسة التي لا يمكن التغافل عنها او التفريط بها تحت أي ظرف كان.

الفرع السادس

البعد الامني

يمثل البعد الامني قدرة المرافق العامة الامنية وسعيها على حماية ارواح المواطنين وممتلكاتهم والسعي الجاد الى توفر الامن والامان لهم ومنع وقوع المخالفات والجرائم ومكافحتها والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وحمايتها، وتوعية المجتمع والأفراد على وجود التعاون معها ومد يد العون لها والابلاغ عن كل المخاطر التي قد تحصل والمخالفات والجرائم التي ترتكب [16]

وهنا يمكننا ملاحظة الدور الحقيقي والكبير الذي تلعبه وتؤديه المرافق العامة التعليمية في حث المواطنين واستمالتهم في التعاون على تلك المرافق العامة التي تسعى وتسهر من اجل حمايتهم والحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم.

المطلب الثاني

اليات تحقيق الامن المجتمعي

يعد الامن المجتمعي من اهم الغايات التي يسعى اليها الأفراد والمجتمعات والدول إذ انه يمثل الاساس الذي ينبني عليه الاستقرار والتنمية والتطور والازدهار، ويهدف الامن المجتمعي الى ازالة اسباب النزاعات ومعالجة آثاره وخلق بيئة ملائمة ومناخ صافي بين جميع الاطراف في المجتمع وهو لا يتحقق بمجرد غياب العنف او وقف التجاوزات والاعتداءات بل انه بحاجة إلى مجموعة من الاليات التي تعالج جذوره وتمنع كل ما يعكر الامن ويعرقله وتقف حائلاً دون نموها وتفاقمها، ومن هنا اثرنا ان نسلط الضوء على تلك الاليات علها تكون احد المساهمات التي تسهم ولو بشكل يسير في بناء السلام واقامة وكما يلي:

الفرع الأول

الاليات السياسية والادارية

هذه الاليات تتطلب بناء الحكم الرشيد والنظام الديمقراطي فإن هدف اي نظام سياسي تحقيق الامن والاستقرار من خلال:

1- اشراك المجتمع المدني.

اذ يساهم المجتمع المدني في توجيه سياسة الدولة ومؤسساتها وفي مراقبة تنفيذ المشاريع وخطط التنمية وتنفيذ الاتفاقيات وتعزيز ثقافة الحوار بين مختلف المكونات وتكوين رقابة فعالة على قول الامن من لدن منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام. [17]

2- إصلاح المرافق العامة.

يقتضي الامن المجتمعي اعادة تنظيم وإصلاح وهيكلة المرافق العامة وعلى وجه الخصوص المرافق العامة التعليمة لما لها من دور كبير وفعال في تحقيق الامن المجتمعي والقضائية والامنية كذلك لضمان حسن ادائها ومساهمتها في امن المجتمع وتحقيق السلام له في إطار الاستمرار في تقديم الخدمة وتطويرها بما يتلاءم وهذه المرحلة وعلى قدم المساواة بين ابناء المجتمع وضمان جودة وكفاءة الخدمة المقدمة لهم [18].

الفرع الثاني

الاليات الاجتماعية والثقافية

عملية تحقيق الامن المجتمعي تحتاج إلى بناء منظومة اجتماعية مؤسسة على الالتزام الكلي لجميع الاطراف في المجتمع وطوائفه وفئاته والإيمان الراسخ بحرية الراي والتعبير واحترام سلوك الآخرين والايمان بالتعايش السلمي والاعتماد على مبادئ التحاور السلمي البنّاء ونشر ثقافة التسامح وتفعيل دور المرافق العامة ومنظمات المجتمع المدني [19]. ويكون ذلك من خلال

1- تعزيز الحوار بين الثقافات والاديان.

وذلك يساعد على مد جسور الثقة والتعاون المتبادل بين جميع مكونات المجتمع المتنوعة وهنا ميدان من ميادين المرافق العامة التعليمية من خلال نشاطها الهادف الى نشر الثقافة والوعي وبث التسامح والمحبة والوئام بين ابناء المجتمع.

وهذا ما اكدت عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عندما اشارت واكدت على وجوب الالتزام باختيار مواضيع البحوث والرسائل الجامعية بحيث لا تتطرق الى التطرف او العنف او الغلو او المساس بالوحدة الوطنية والى نبذ العنف بكل اشكاله وبما يعزز النسيج المجتمعي وقد تضمنت القرارات الصادرة عنها على كل ما تم ذكره بالقرارين (ج ع /ق/2425 والقرار المرقم ج ع /ق/ 925 في 2019/3/31).

2- التربية على السلام.

من خلال المناهج التعلمية وتطويرها بما يتلاءم مع قيم التسامح وقبول الآخر ونبذ العنف، وتطوير وبناء المرافق العامة التعليمية إذ ان اهمية المرافق العامة التعليمية ليست مقتصرة على حق الانسان في التعلم فقط وانما لها دور كبير ومثال في نمو المجتمع وتطويره والمساهمة في غرس روح القيم الاخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة التي تساهم إلى حد كبير في تكوين الافكار والقيم والمواقف ومكارم الاخلاق نحو التوجه الصحيح لبناء المجتمع السليم وتطويره وبذلك تكون المرافق العامة التعليمية ادة مهمة وفعالة في نشر ثقافة السلام الداعمة للأمن المجتمعي والعمل على الحفاظ عليه ونشره[20].

الفرع الثالث

الاليات الاقتصادية للأمن المجتمعي

بغية بناء الامن المجتمعي لا بد من دعم اقتصاد الدولة فلابد من اتباع سياسات اقتصادية من خلال

1- توفير فرص عمل، خاصة للشباب العاطلين من العمل لتجفيف منابع التسيب والفوضى ومنابع العنف ودمجهم في المجتمع [21].

2- الاهتمام بالاعمار: ان قيام الدولة ومؤسساتها واهتمامها بالأعمار لا يؤدي إلى الازدهار واستقرار فحسب بل إلى جانب ذلك سيعمل على ايجاد فرص عمل للشباب والخريجين والعاطلين عن العمل وهنا يدعم ويعزز ثقة المواطن بالدولة ومرافقها العامة.

3- العدالة في توزيع الثروات: اذ ان التهميش الاقتصادية احد ابرز اسباب القلاقل والفوضى وحصول النزاعات مما يستدعي وضع سياسة اقتصادية عادلة" تضمن التنمية المتوازنة [22].

وهنا تلعب المرافق العامة التعليمية من خلال التوعية واقامة الورش التعليمية والتثقيفية واقامة الهادفة والدورات التي تقيمها تلك المؤسسات للقيادات وتطويرها من اجل زيادة الوعي والثقافة والقدرة والقابلية على اتخاذ القرار القرارات الإدارية وكذلك المؤتمرات العلمية الاقليمية والدولية والتي تساهم في نشر الوعي والثقافة وانشائها للمراكز البحثية والتعليمة والدورات لتحقيق الادارة والقيادة الحكيمة الرشيدة بما يدعم بناء وحقيق الامن المجتمعي.

المبحث الثالث

وسائل المرافق العامة التعليمية في تحقيق الامن المجتمعي والتحديات التي تواجهها

تعد المرافق العامة من اهم الركائز الاساسية التي تقوم عليها حياة المجتمع الحديث، اذ انها تؤدي مهام ونشاطات حيوية ومهمة في المجالات كافة سواء كانت تعلمية (وهذا الذي يهما بالدرجة الاساس). ام صحيه ام خدمية، ومما لاشك فيه ان الأمن المجتمعي وبناء السلام هما من الحاجات الضرورية الاساسية للمجتمع الإنساني ويقاس من خلالها مدى استقرار وتقدم الوطن وازدهاره فهو الضامن لسلامة الفرد والمجتمع على حد سواء من الاخطار الداخلية والخارجية، ومن خلال ما تم ذكره ولغرض الاضافة بجميع جوانب الموضوع قسمنا المبحث إلى مطلبين يتناول في المطلب الأول، اهم الوسائل التي تعتمدها المرافق العامة التعليمية لتحقيق الامن المجتمعي اما المطلب الثاني سنخصصه لبيان التحديات التي تواجه المرافق العامة التعليمية في تحقيق الامن المجتمعي، وكما يلي :-

المطلب الأول

الوسائل التي تعتمدها المرافق العامة التعليمية لتحقيق الامن المجتمعي

قبل الخوض بالوسائل التي تعتمدها المرافق العامة التعليمية في تحقيق الامن المجتمعي كان لابد لنا من ذكر اهم المرافق العامة التعليمية التي تضطلع بالنشاط الذي يرتبط بالأمن المجتمعي وهي اولا: المدرسة اذ تعد المدرسة اولى المرافق التعليمية التي تعنى بالمحافظة على الامن المجتمعي اذ انها تعمل على استقرار عقول الطلبة من خلال بناء عقول ناضجة فكريا بحيث من الصعوبة غزوها بالأفكار المنحرفة والضالة، ثانيا :الجامعة تعد المرحلة الجامعية ذروة الوعي والفهم لدى الطلبة اذ يتم تزويدهم بجرعات وقائية من الافكار والمبادئ التي تأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على الانتماء للجماعة والوطن والذي يعزز ميلهم الى الطبيعي الى الالتزام بالآداب والاخلاق العامة وارتباطهم الوثيق بمجتمعهم وبأهدافه وقضاياه الاساسية والتي يكون من اهمها الامن المجتمعي ولما كانت استراتيجية ونظام المرافق العامة التعليمية تتطلب وجود تصور وخطط شاملة ووطنية لتامين متطلباتها لتمكينها من توظيف وتعبئة امكانياتها ووسائلها من اجل تحقيق الأمن المجتمعي وبناء السلام ومن ثم الحفاظ على المصالح العليا المشتركة للدولة والمجتمع وليس الاكتفاء بتامين بعض متطلبات التعليم في ضوء مقوماتها ومن

هنا ارتأينا التركيز على اهم الوسائل التي تمكن المرافق العامة التعليمية من تحقيق غايات واهداف الامن المجتمعي وبناء السلام وذلك في الفروع الاتية :

الفرع الأول

التربية على المواطنة وحقوق الانسان

تلعب المرافق العامة التعليمية دوراً كبيرا وفعالاً في ترسيخ المواطنة واحترام حقوق الانسان وضرورة الامن المجتمعي من خلال:

1- توعية الطلبة وذويهم وكذلك المجتمع بماهية الامن المجتمعي وبناء السلام واهميته في بناء الانسان السليم عقائدياً وفكرياً.

2- توظيف الطرق الفعالة والنشطة وتطوير لمناهج الدراسة وتوجيه الاعلام المسموع والمرئي بما يخدم الصالح العالم وتحقيق الا من المجتمعي وبناء السلام[23].

3- اهتمام المرفق العام التعليمي في تطوير الافكار الإيجابية لدى الطلبة لترسيخ المواطنة والتسامح وحب الآخرين والاستعداد للتضحية من اجل الوطن وعلو شأنه ورفعته والمحافظة على الامن والاستقرار وربط المناهج بالمعلوماتية لمواجهة التضليل ونبذ خطاب الكراهية.

4- توظيف طرائق نشطة كالمناظرات الايجابية والمساهمة في المشروعات الخدمية والتطوعية وفسح المجال للطلبة في التعبير عن آرائهم وافكارهم والعمل على محاكاتهم وفق تقاليدهم وعاداتهم وثقافتهم الاجتماعية.

ومن هنا يمكن ملاحظة ان نشاط المرافق العامة التعليمة ذو اثر بالغ في الامن المجتمعي وانه من اهداف النشاط التي يسعها الى تحقيقها المرفق العام التعليمي الى جانب الاهداف الاساسية السامية الاخرى وهذا ما اكدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عندما اكدت من خلال توجيهاتها والقرارات الادارية التي اصدرتها والتي تقضي بوجوب تشكيل لجان ادارية في الاقسام العلمية وتحديدا الدراسات العليا تتولى مهمة قراءة وتمحيص وتقويم الرسائل والاطاريح العلمية للوقوف على مدى خلوها من أي افكار تحث على العنف او الافكار المتطرفة والهدامة والتي تؤثر على السلم والامن المجتمعي فضلا عن استحداث وحدات لحقوق الانسان والارشاد والتوجيه النفسي كي تتولى مهام متابعة كل ما من شانه دعم وتقوية الامن المجتمعي والحث

على الابتعاد عن كل الافكار والسلوكيات التي تتعارض مع الامن المجتمعي كما ان المرافق العامة التعليمية تعمل على اقامة الورش والدورات والندوات التي تعمل على نشر الوعي والثقافة الصحية والفكرية ونبذ العنف ومحاربة التطرف والمخدرات والابتعاد عن الصراعات الاجتماعية.

الفرع الثاني

الارشاد النفسي والاجتماعي والدعم بعد الازمات

ويكون ذلك من خلال نشاط المرفق العام التعليمي والتركيز على النقاط الاتية :

1- تكوين وحدات دعم نفسي بكوادر مدربة وذو خبرة للكشف المبكر عن الصدمات النفسية والتنمر والعنف الأسري والتأكيد على الدور الذي يلعبه الارشاد والتوجيه الفكري والنفسي. الحماية الطلبة من افكار التطرف والتي قد تتولد بسبب العوامل الاجتماعية والظروف الاستثنائية.

2- تفعيل والبرامج الحديثة والمبتكرة كبرامج المرونة والمهارات الحياتية، التعاطف مع الآخرين، مد يد العون والمساعدة لهم، إدارة الغضب والتواصل اللاعنفي[24].

3- إنشاء بروتوكولات واتخاذ الاجراءات اللازمة للإحالة إلى الخدمات الصحية والحماية عند الحاجة.

الفرع الثالث

اتباع سياسة المساواة في الفرص والاندماج

ويكون ذلك من خلال اتباع عدة خطوات من قبل إدارة المرافق العامة التعليمية ومنها:

1- العمل على الدعم اللغوي والثقافي للطلبة متعددي الخلفيات.

2- التواصل المستمر بين المرفق العام التعليمي والأسر للتقرب والتعرف على توجهاتهم السلوكية والفكرية تجاه امن واستقراء بلدهم.

3- منح وبرامج ودروس تعويضية للمتعلمين المنقطعين عن الدراسة والتواصل مع المرفق العام[25]

٤- تدريب الكوادر التعلمية والمرشدين على اتباع فن الوساطة والتدخل وحل النزاع.

ومن خلال ما تم ذكره يمكننا القول بان المرافق العامة التعليمية تملك اليات واسعة وفعالة تمكنها من التأثير في المجتمع وتحقيق الامن المجتمعي الا ان ذلك لا يكون دون قيود وحدود وضوابط لا بد لها من الوقوف عندها وعدم تجاوزها اذ ان نشاطها خاضع لأنظمة وقوانين كقانون وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي رقم 40 لسنة 1988 وقانون وزارة التربية رقم 22 لسنة 2011 اللذان يحددان نشاط المرافق العامة التعليمة كما انها تخضع لرقابة على نشاطها كالرقابة الادارية التي تمارس من قبل الوزارة وتشكيلاتها والمجالس التربوية والهيئات الرقابية الحكومية لذا وعلى سبيل المثال ان ارادة ادرة المرافق العامة التعليمية ان تحدث بعض المناهج الدراسة والتعليمية بما يضمن تحقيق رؤيتها واهدافا من خلال ايجاد خليط من القيم الوطنية والاخلاقية واللغات والتكنلوجيا وانماء مهارات الابداع والدراسة والتفكير النقدي البناء الذي يخدم الامن المجتمعي اذ لابد من تامين بعض المسارات تجاه انظمة المواد الدراسية وجعله من العناصر الاساسية في المناهج الدراسية فانها تقف عند الحدود التي يسمح بها القانون والأنظمة والتعليمات التي تحكم وتنظم نشاط تلك المرافق كما انها قد تحتاج الى مجارات الفكر السياسي للقابضين على السلطة فضلا عن خضوعها للرقابة بمختلف اشكالها.

المطلب الثاني

التحديات التي تواجهها المرافق العامة التعليمية في تحقيق الامن المجتمعي

يمكننا القول بان الامن المجتمعي[26] يرتبط بكل ماله علاقة بمقومات الحياة بجميع ابعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والبيئية والتعليمية وما يهمنا في دراستنا بالدرجة الأساس هي تلك المتعلقة بالعملية التعليمية. وقد اثرنا ان نقف على اهم التحديات التي تواجه المرافق العامة في نشاطها الذي يهدف في احد جزيئاته تحقق الامن المجتمعي الى جانب الاهداف الكبرى السامية الأخرى وذلك في الفروع الاتية وكما يلي:

الفرع الاول

البنية التحتية

تشكل البنى الغنية أحد التحديات التي تواجه المرافق العامة التعليمية في نشاطها من خلال قدم المباني والتي تفتقر معظمها للمناطق الترفيهية ونقص في المختبرات العلمية وورش التعليم المهني والاعداد الكبيرة التي تشكل عبئاً وكثافة مرتفعة وضعف للمياه وقلة وندرة التجهيزات الخاصة بالسلامة والامن في معظم المناطق.

الفرع الثاني

الموارد البشرية وتطوير الكوادر

هناك فجوات كبيرة في موضوع التأهيل قبل القيام بالنشاط وتقديم الخدمة وكذلك أثناء القيام بها وتأديتها وضعف التنوع الثقافي[27] وهناك ضعف في المسارات المهنية والحوافز المرتبطة بالأداء الوظيفي وتحديدات توزيع الكوادر التعليمية جغرافيا وعلى مستوى التكنوقراط والتخصص.

يرافقه تفاوت النفاذ الى الأجهزة الالكترونية والانترنيت وضعف في تدريب الكوادر التعليمية على التعليم الحديث والتقسيم الالكتروني.

الفرع الثالث

تحديث المناهج وملائمة المخرجات

من يتتبع يجد هناك بطء ملحوظ في تحديث المناهج والطرائق المتبعة في التعليم والتدريس بما يواكب التطورات الحاصلة في المجتمعات ومراكبة المهارات.

كما ان هناك فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل لاسيما في التعليم التقني والمهني بل وحتى في جوانب التعليم الأخرى، فضلاً عن وجود ضعف هنا وهناك في الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة.

الفرع الرابع

الظروف الاستثنائية والازمات

تعيق الظروف الاستثنائية والازمات نشاط المرافق العامة ولا سيما التعليمية منها اذ ان النزاعات التي تحصل والكوارث والازمات الطبيعية كالفيضانات وموجات الحر والظروف الامنية قد تعطل نشاط المرافق العامة التعليمية وتؤثر على استمراريتها باطراد وانتظام مما يجعلها بحاجة إلى خطط منهجية وفعالة تضمن استمرارية التعليم وبناء المرافق العامة التعليمية رائدة في دورها في جميع مفاصل الحياة في المجتمع ولا سيما الامن المجتمعي وبناء السلام [28].

الخاتمة

بعد ان انتهينا من البحث في موضوع دور المرافق العامة التعلمية في تحقيق الأمن المجتمعي.

لا بد لنا من بيان بعض الاستنتاجات التي توصلنا اليها ومن ثم ايراد بعض المقترحات التي اثرنا ذكرها علها تسهم يوماً في تحقيق الامن المجتمعي إن كُتب لها رؤية النور يوما ما وكما يلي :-

اولا: الاستنتاجات:

1- يمثل الامن المجتمعي الضمان الأول والحقيقي للمجتمعات وارساء الأسس الاجتماعية واستقرار الافراد والمرافق العامة في ضوء تبلور التحديات التقليدية وغير التقليدية.

2- التعلم الواعي والمسؤول يعد من اهم الادوات لترسيخ وبناء المجتمع المتماسك الذي يتمتع بالأمن والسلام وهذا ما اكدته وحثت عليه وزارة التعليم العالي والبحث العمي من خلال توجيهاتها وقراراتها بهذا الشأن.

3- لاحظنا من خلال مقومات الامن المجتمعي ان العلاقة بين التعلم والامن المجتمعي علاقة تكاملية فالتعليم يرجح الامن والامن يهيئ بيئة مناسبة للتعلم.

4- بناء الامن المستدام يعتمد بدرجة كبيرة على جودة المناهج والبرامج التعليمية في ترسيخ القيم النبيلة والحوار المعتدل.

5- تشكل المرافق العامة التعليمية كالمدارس والجامعات وسيلة استراتيجية لحماية المجتمع من العنف والانحرافات الفكرية والسلوكية والتي تؤثر على الامن المجتمعي.

ثانيا: التوصيات

1. نقترح تعزيز استخدام التقنيات الحديثة لتقديم تعليم اكثر تفاعلا مما يقلل الملل والسلوكيات المنحرفة والسلبية والتي تنعكس سلبا على الامن المجتمعي.
2. تطوير المناهج وبصورة مستمرة مما يساهم ويعزز قيم التسامح والسلام وثقافة قبول الآخر.
3. نوصي بضرورة مواصلة تطوير الكوادر التعلمية وبجميع المستويات واتباع اكثر الطرق العلمية المتطورة لكي يأخذوا دورهم الفعال في نشر القيم والمبادئ السامية التي تحملها رسالة التعليم وتدعيم قيم التعايش السلمي والمواطنة.

4. نقترح توسيع نطاق الفعاليات والانشطة اللاصفية التي تقوي الأواصر بين الكوادر والطلبة وتنمي روح التعاون والعمل الجماعي بينهم.
5. نقترح توسيع وتفعيل برامج التوعية والارشاد النفسي والاجتماعي في داخل المرافق العامة التعليمية للحد من السلوكيات السلبية التي تضر بالأمن المجتمعي.
6. اضافة مناهج دراسية تحث الطلبة على المواطنة وحب الوطن والشعور بالمسؤولية والتسامح وقبول الاخر.
7. نقترح تخصيص ميزانيات عالية وكافية لدعم المرافق العامة التعليمية وتطوير البنى التحتية بما يوفر بيئة تعليمية آمنة وصحية ومتطورة.
8. ضرورة حجب المواقع الالكترونية المشبوهة والمضللة والتي تدعو الى العنف والجريمة وتروج للسلوكيات التي تهدد الامن المجتمعي.
9. تقترح على المشرع العراقي اضافة نص على قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذلك على قانون وزارة التربية كونها تضم مرافق عامة تعليمية يقضي بإعطاء الادارات والكوادر التعلمية فيها سلطات اوسع وصلاحيات تتضمن فرض عقوبات انضباطية اضافية كي تتمكن من مجارات التعقيدات والتطورات الحاصلة في اساليب التعليم وتمكنها من ضبط سلوك الطلبة وحثهم على الانضباط والالتزام بالآداب والاخلاق العامة.

الهوامش:

(1) ينظر للمزيد من التفاصيل، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة رفق مؤسسة الرسالة،2005، ص842.
(2) ابن منظور السان العرب، دار صادر، بيروت، ج10، ص114.
(3) ينظر للمزيد من التفاصيل، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة رفق مؤسسة الرسالة، 2005، ص842.
(4) ينظر للمزيد من التفاصيل، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة رفق مؤسسة الرسالة، 2005، ص842.
(5) ينظر للمزيد من التفاصيل، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة رفق مؤسسة الرسالة ،2005، ص842.
(6) ينظر للمزيد من التفاصيل، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة رفق مؤسسة الرسالة ،2005، ص842.
(7) ينظر للمزيد من التفاصيل، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة رفق مؤسسة الرسالة، 2005، ص842.
(8) ينظر للمزيد من التفاصيل، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة رفق مؤسسة الرسالة، 2005، ص842.

(9) ينظر: للمزيد من التفاصيل حول الموضوع محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع امني، المؤسسة العربية للكتاب، ٢٠٠٨ ص15.

(10) اما في نطاق الدراسات الدولية فقد عملت الدول من خلال العام المنظمات الدولية ويجهود الدول على المحافظة على الامن الجماعي للدول، للمزيد من التفاصيل، ينظر، د. سعدون حسيب عارف العبيدي، اثر الشائعات في نظام الأمن الجماعي، بحث منشور في مجلة كلية القلم الجامعة، ع12، ج6، 2022، ص39 وما بعدها.

(11) ردام يوسف وعبد الملك همال، الامن المجتمعي وتحديات الاستقرار في البلدان العربية، بحث منشور في مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، ع10، ٢٠١٧، ص168.

(12) ينظر للمزيد من التفاصيل حول البعد الاقتصادي وآثاره، د. تامر رضاء علي، دور القانون الدولي الانساني في حماية الامن الغذائي، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، ج2، ع1، مج16، 2025، ص378.

(13) محمد فارس العمارات، الامن الانساني في ظل العولمة، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2020، ص 59.

(14) دنيا جواد مطلك، الامن المجتمعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ التحديات واستراتيجية المواجهة، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ع 57، ص29.

(15) احمد منصور، الامن الثقافي وبناء الهوية الوطنية، دار الكتاب الحديث عمان، 2020 ص61.

(16) ماجد الحربي، الدور الامني في تحقيق الامن المجتمعي، بحث منشور في مجلة الدراسات الامنية، ع5، ٢٠١٧ ص54.

(17) عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجارب المحلية واعادة التأهيل المجتمعي، مكتب الهاشمي، بغداد 2019، ص168.

(18)علي صادق ابو هيف / القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية، 2010، ص212.

(19)مروان سالم العلي، مرتكزات بناء السلام المستدام في مدن ما بعد الحرب، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023 ص12.

(20)فاطمة جاسم خشن، آليات بناء السلام في سوريا، بحث منشور في مجلة حمورابي للدراسات، ع49، س13، 2024، ص349.

(21) ينظر للمزيد من التفاصيل حول الموضوع، م.م احمد عبد الجبار حميد، اشكالية العلاقة بين الاداء الحكومي وبناء السلام بعد عام 2003، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، ع2025،150، ص388 وما بعدها.

(22)امين معلوف، الهويات القاتلة، دار الفارابي بيروت، 2003، ص66.

(23) د. خالد مجيد صالح الحيالي، دور الكوادر التربوية في تعزيز الأمن المجتمعي، دراسة تحليلية اجتماعية، بحث منشور في مجلة العلوم النفسية، مركز البحوث النفسية، مج35، ع2، ، ج3، 3/2024، ص617.

(24) سعيد بن سعيد حمدان، سيد جاب الله السيد عبد الله، دعم المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الأمن الفكري، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري (المفاهيم والتحديات)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الملك خالد، السعودية، 2008، ص13.

(25) ينظر للمزيد من التفاصيل حول الموضوع :د. خالد مجيد صالح الحيالي، مصدر سابق، ص612 وما بعدها.

(26) ينظر للمزيد من التفاصيل حول تحديات الأمن المجتمعي في العراق، د. دنيا جواد مطلك. الامن المجتمعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ التحديات واستراتيجيات المواجهة، بحث منشور في المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية وكلية العلوم السياسية، ع2020،57، ص29 وما بعدها.

(27) للتنوع الثقافي آثار كبيرة على عليه الأمن المجتمعي وبناء السلام وللمزيد حول الموضوع ينظر: عامر سلطان، المدخل لدراسات بناء السلام، دار امجد للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص163-164.

(28) ينظر للمزيد من التفاصيل، آيات على صافي، مصدر سابق، ص272-273.

قائمة المصادر

1- ابن منظور السان العرب، دار صادر، بيروت، ج10.

2- احمد منصور، الامن الثقافي وبناء الهوية الوطنية، دار الكتاب الحديث عمان، 2020.

3- امين معلوف، الهويات القائلة، دار الفارابي بيروت، 2003.

4- د. تامر رضاء علي، دور القانون الدولي الانساني في حماية الامن الغذائي، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، ج2، ع1، مج 16، 2025.

5- د. خالد مجيد صالح الحيالي، دور الكوادر التربوية في تعزيز الأمن المجتمعي، دراسة تحليلية اجتماعية، بحث منشور في مجلة العلوم النفسية، مركز البحوث النفسية، مج35، ع2، ، ج3، 3/2024.

6- د. دنيا جواد مطلك. الامن المجتمعي العراقي بعد عام 2003 التحديات واستراتيجيات المواجهة، بحث منشور في المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية وكلية العلوم السياسية، ع 57، 2020.

7- د. سعاد الشرقاوي، الضبط الإداري، دار الفكر العربي.

8- د. سعدون حسيب عارف العبيدي، اثر الشائعات في نظام الأمن الجماعي، بحث منشور في مجلة كلية القلم الجامعة، ع12، ج6، 2022.

9- د. سليمان محمد الطماوي، الوسيط في القانون الاداري، دار الفكر العربي القاهرة، 2004.

10- دنيا جواد مطلك، الامن المجتمعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ التحديات واستراتيجية المواجهة، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ع 57.

11- ردام يوسف وعبد الملك همال، الامن المجتمعي وتحديات الاستقرار في البلدان العربية، بحث منشور في مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، ع10، 2017.

12- سعيد بن سعيد حمدان، سيد جاب الله السيد عبد الله، دعم المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الأمن الفكري، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري (المفاهيم والتحديات)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الملك خالد، السعودية، 2008.

13- عامر سلطان، المدخل لدراسات بناء السلام، دار امجد للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

14- علي صادق ابو هيف / القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية، 2010.

15- عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجارب المحلية واعادة التأهيل المجتمعي، مكتب الهاشمي، بغداد 2019.

16- فاطمة جاسم خشن، آليات بناء السلام في سوريا، بحث منشور في مجلة حمورابي للدراسات، ع49، س13، 2024.

17- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة رفق مؤسسة الرسالة، 2005.

18- م.م احمد عبد الجبار حميد، اشكالية العلاقة بين الاداء الحكومي وبناء السلام بعد عام 2003، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، ع150، 2025.

19- م.م آيات علي صافي، سبل تعزيز الأمن المجتمعي في العراق، بحث منشور في المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ع 57.

20- ما هر صالح علاوي الجبوري، الوسيط في القانون الاداري، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2009.

21- ماجد الحربي، الدور الامني في تحقيق الامن المجتمعي، بحث منشور في مجلة الدراسات الامنية، ع5، 2017.

22- محمد فارس العمارات، الامن الانساني في ظل العولمة، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2020.

23- محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع امني، المؤسسة العربية للكتاب، 2008.

24- مروان سالم العلي، مرتكزات بناء السلام المستدام في مدن ما بعد الحرب، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023.

25-DesotoJ. Grands services publicset entre entre prises , nationals. Paris, 1971 .